المديرية العامة للتجارة
مديرية الحماية والتقنين التجاري

الرباط، في 28 يوليوز 2026

إعلان عمومي رقم DDC/10/2026 بخصوص التحديد النهائي لوجود الإغراق والتهديد بإلحاق ضرر مهم والعلاقة السببية في إطار التحقيق المضاد للإغراق على واردات الأسلاك المجلفنة ذات منشأ مصر والإمارات العربية المتحدة

قامت وزارة الصناعة والتجارة (المشار إليها فيما يلي باسم "الوزارة")، في 13 مارس 2025، بموجب إعلان عمومي[1] (المشار اليه فيما يلي باسم "اعلان فتح التحقيق") بفتح تحقيق مضاد للإغراق على واردات الأسلاك المجلفنة ذات منشأ مصر والإمارات العربية المتحدة.

في ختام المرحلة الأولية للتحقيق، أعلنت الوزارة تحديدا أوليا إيجابيا لوجود الإغراق والتهديد بإلحاق ضرر مهم وكذا العلاقة السببية. وابتداء من تاريخ 13 فبراير 2025، تم فرض رسم مؤقت مضاد للإغراق على واردات الأسلاك المجلفنة ذات منشأ مصر والإمارات العربية المتحدة، وذلك بموجب القرار المشترك لوزير الصناعة والتجارة ووزيرة الاقتصاد والمالية رقم 208.26 الصادر في 7 شعبان 1447 (27 يناير 2026) المنشور في الجريدة الرسمية عدد 7482 بتاريخ 12 فبراير 2026.

بموجب هذا الإعلان العمومي وطبقا لمقتضيات المادة 25 من القانون رقم 15.09 المتعلق بتدابير الحماية التجارية (فيما بعد "القانون 09-15") والمادة 27 من المرسوم رقم 2.12.645 بتطبيق هذا القانون، تعلن الوزارة، من خلال هذا الإعلان، عن نتائج التحديد النهائي لهذا التحقيق.

1. المنتوج موضوع التحقيق

المنتوج المعني هو عبارة عن سلك فولاذي مجلفن، وهو مادة مرنة وسهلة العمل يتم الحصول عليها من خلال عملية تجمع بين سحب الأسلاك والجلفنة.

يستخدم المنتج في القطاعين الزراعي والصناعي، وخاصة في تصنيع الشبكات السلكية والسلة الحجرية والأسلاك الشائكة وغيرها من المنتجات المشتقة. كما أنها تستخدم في مجالات مختلفة مثل الأجزاء المعدنية الصناعية والأسوار وألواح الشبكات السلكية والسيارات والعناصر المعدنية المختلفة. المنتج موضوع التحقيق يصنف حاليًا ضمن البند الجمركي للنظام المنسق الوطني (SH) التالي: 7217.20.99.00.

[1] يتعلق الامر بالإعلان العمومي رقم DDC /03/2025 المتعلق بفتح تحقيق مضاد للإغراق على واردات الأسلاك المجلفنة ذات منشأ مصر والإمارات العربية المتحدة، المنشور في الصحف اليومية "L'Opinion" العدد 20.379 بتاريخ 12 مارس 2025 و"AL ALAM" العدد 25979 بتاريخ 12 مارس 2025، وعلى موقع الوزارة الإلكتروني https://www.mcinet.gov.ma/fr/antidumping.

المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة
Ministère de l'Industrie et du Commerce
Royaume du Maroc

2. **البلد المصدر للمنتوج قيد التحقيق**

المنتوج المعني ذو منشأ مصر والامارات العربية المتحدة.

3. **وجود الإغراق وهامش الإغراق المحدد**

تم تحديد هامش الإغراق الخاص بالمنتج-المصدر الإماراتي AL KHALEEJ STEEL INDUSTRIES بناء على أجوبته لاستمارة التحقيق. وقد تم احتساب هامش الإغراق لهذا المنتج-المصدر من خلال مقارنة المتوسط المرجح لأسعار التصدير إلى المغرب بالمتوسط المرجح لأسعار البيع التي اعتمدها هذا المنتج-المصدر في السوق المحلية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

تم احتساب القيمة العادية على أساس المبيعات المربحة وغير المربحة. تم تحديد القيمة العادية على أساس سعر البيع المحلي المعدل إلى مرحلة " الخروج من المصنع "، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي قدمها المنتج-المصدر. أما بالنسبة للقيمة العادية للنماذج التي اتسمت بمبيعات غير مربحة، فقد تم احتسابها على أساس تكاليف الإنتاج مضافًا إليها التكاليف العامة والإدارية وهامش ربح معقول.

وقد تم تحديد سعر التصدير على أساس السعر المدفوع فعليًا مقابل المنتج المعني، مع مراعاة التعديلات اللازمة الخاصة بالمنتج-المصدر.

ومن أجل مقارنة عادلة، تم إعادة سعر التصدير والقيمة العادية إلى مرحلة "الخروج من المصنع" للمنتج-المصدر AL KHALEEJ STEEL INDUSTRIES.

أما هامش الإغراق الخاص بباقي المنتجين-المصدرين الإماراتيين، فقد تم تحديده على أساس أعلى هامش تم تسجيله بالنسبة للنماذج الخاصة بالمنتج-المصدر AL KHALEEJ STEEL INDUSTRIES.

ومن جهة أخرى، لم يوافق المنتج-المصدر المصري MAFO على طلب الوزارة إجراء زيارة تحقق. ونتيجة لهذا الامتناع عن التعاون من جانب هذا المصدر، اضطرت الوزارة إلى رفض البيانات المقدمة منه جوابًا على استمارة التحقيق، واللجوء، وفقًا لأحكام القانون رقم 09-15، إلى أفضل المعلومات المتاحة لتحديد هامش الإغراق بالنسبة للطرف المصري.

وتم احتساب هوامش الإغراق، بعد التعبير عنهم كنسبة مئوية من سعر التصدير بنسبة 18,44 بالمائة بالنسبة للمنتج-المصدر الإماراتي AL KHALEEJ STEEL INDUSTRIES، وبنسبة 52,71 بالمائة بالنسبة لباقي المنتجين-المصدرين الإماراتيين، و46 بالمائة بالنسبة للمنتج-المصدر المصري MAFO وكذا باقي المنتجين-المصدرين المصريين.

ويتم عرض هوامش الإغراق، المحددة نهائيا، في الجدول التالي كالآتي:

المنتجون و/أو المصدرون	بلد المنشأ	هامش الإغراق
AL KHALEEJ STEEL INDUSTRIES	الإمارات العربية المتحدة	18,44%
المنتجون و/أو المصدرون الاخرون من الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	52,71%
THE EGYPTIAN UNION FOR WIRES (MAFO)	مصر	46%
المنتجون و/أو المصدرون الاخرون من مصر	مصر	46%

4. وجود تهديد بإلحاق ضرر مهم

مكنت دراسة وتحليل عناصر التهديد بالضرر المهم من استخلاص الاستنتاجات التالية:

- ارتفاع ملحوظ في حجم واردات الأسلاك المجلفنة ذات منشأ مصر والإمارات العربية المتحدة خلال فترة التحقيق، سواء بشكل مطلق أو بالنسبة إلى الإنتاج والاستهلاك المحليين.
- تأثير الواردات بشكل كبير على أسعار الأسلاك المجلفنة المنتج محليا، وتجسد ذلك من خلال وجود تخفيض للسعر طوال الفترة التي تم تحليلها.
- تظهر بيانات قطاع الإنتاج الوطني وجود تهديد بالضرر تجسد في الأداء المقلق لبعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة التي تم تحليلها.

بناء على ما سبق، تبين بشكل نهائي، أن قطاع الإنتاج الوطني قد تعرض لتهديد بضرر مهم من واردات الأسلاك المجلفنة ذات منشأ مصر والإمارات العربية المتحدة.

5. وجود علاقة سببية بين الواردات المغرقة والتهديد بإلحاق ضرر مهم

تم تحديد العلاقة السببية على أساس تحليل تزامن تطور الواردات المغرقة من الأسلاك المجلفنة ذات منشأ مصر والإمارات العربية المتحدة مع تطور عوامل التهديد بالضرر، إضافة إلى تحليل عوامل أخرى غير الواردات المغرقة وآثارها على قطاع الإنتاج الوطني.

استنادا إلى التحليلات المنجزة، خلصت الوزارة إلى أن ارتفاع الواردات المغرقة قد يكون لها أثرا ضارا على الوضعية الاقتصادية لقطاع الإنتاج الوطني، وتشكل سببا رئيسيا للضرر. وأثبت تحليل العوامل الأخرى أنه لم يكن لها تأثير سلبي مباشر على قطاع الإنتاج الوطني يفسر هذا تهديد الضرر الحاصل.

وبناء على التحليل الذي ميز وفصل بوضوح بين آثار جميع العوامل المعروفة على وضع الصناعة الوطنية والآثار الضارة الناجمة عن الواردات المغرقة، فتعتبر الوزارة، بشكل نهائي، أن العلاقة السببية بين الواردات المغرقة ذات منشأ مصر والإمارات العربية المتحدة والتهديد بالضرر مثبتة في هذا التحقيق.

6. التدبير النهائي المضاد للإغراق الموصى به

في تحديدها النهائي، تعتبر الوزارة، بصفة نهائية، أن شروط تطبيق تدبير مضاد للإغراق أصبحت مستوفاة. وطبقا لمقتضيات المادة 26 من القانون رقم 09-15، أبدت لجنة مراقبة الواردات رأيًا موافقًا على فرض رسوم نهائية مضادة للإغراق لمدة خمس (5) سنوات، وفق المعدلات المبينة في الجدول أدناه.

المنتجون و/أو المصدرون	بلد المنشأ	الرسم النهائي المضاد للإغراق
AL KHALEEJ STEEL INDUSTRIES	الإمارات العربية المتحدة	18,44%
المنتجون و/أو المصدرون الاخرون من الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	52,71%
THE EGYPTIAN UNION FOR WIRES (MAFO)	مصر	46%
المنتجون و/أو المصدرون الاخرون من مصر	مصر	46%

7. إنهاء التحقيق

يتم إنهاء التحقيق المضاد للإغراق على واردات الأسلاك المجلفنة ذات منشأ مصر والإمارات العربية المتحدة، الذي فتح بتاريخ 13 مارس 2025، في 28 يوليوز 2026.